ملخص البحث الوساطة البنكية

تعريف الوساطة البنكية

تعتبر الوساطة البنكية من أهم أنواع الوساطة المالية، ويقصد بها بأنها مجموعة من المؤسسات البنكية التي تقوم بجمع الموارد المالية التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والدولة في شكل مدخرات ثم توجه هذه الموارد لتغطية الحاجات المالية للأفراد أخرون ومؤسسات أخرى والمشاريع الاقتصادية والاستثمارية في شكل قروض (لعرج، 2019-2020، صفحة 120)، ويتضح من خلال التعريف السابق أن الوساطة البنكية تجمع بين طرفين (بوجمعة و بريش، 2016، الصفحات 176-177):

-**أصحاب الفائض المالي:** أي الوحدات التي لديها مدخرات فائضة من مداخلها الاستهلاكية، أو التي يفوق مجموع مداخلها مجموع النفقات التي تقوم بها سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي، وهم يمثلون الطرف الذي لديه القدرة من التمويل وتحركهم أهداف البحث عن أفضل التوظيفات لفوائضهم؛

- **أصحاب العجز المالي:** أي الوحدات التي يزيد إنفاقها الإجمالي عن دخلها الإجمالي سواء كانت وحدات القطاع العائلي أو الحكومي أو قطاع الأعمال أو العالم الخارجي، وهي في حاجة مستمرة إلى أموال لتغطية العجز وتمثل الطرف الذي له الحاجة إلى التمويل، ويكون القطاع الحكومي أكبر وحدات العجز في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط، أما الدول التي تأخذ بنظام السوق الحر فإن وحدات قطاع الأعمال الخاص تحتل المركز الأول في وحدات العجز المالي.

خصائص الوساطة البنكية: تتمثل الخصائص العامة للوساطة البنكية في (العربي، 2008، صفحة 52) :

- تتمتع المؤسسات البنكية بضمانات قانونية تساعد على حماية أموال المدخرين من مخاطر عدم الدفع التي يتعرضون لها بتعاملهم المباشر مع المقترضين؛

- توفر المؤسسات البنكية فرص إدخار لصغار المدخرين بأية مبالغ يشاءون ادخارها بدون التقيد بحد ادني للاستثمار في الأوراق المالية المطروحة من قبل المقترضيين؛

- إن الأدوات المالية التي تطرح من قبل المؤسسات البنكية تتمتع بسيولة أكبر أي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبأقل خسارة محتملة للمدخرين؛

- تقدم المؤسسات البنكية خدمات أفضل للمقترضين، حيث تغطي احتياجاتهم بمبالغ كبيرة وبتكلفة اقل مقارنة بتجميع هذه المبالغ من المدخرين مباشرة والتي قد يتطلب تجميعها التعامل مع ألاف المدخرين وإقناعهم بشراء الأوراق المالية المطروحة من قبل المستثمرين أو المقترضين.

أهمية الوساطة البنكية: وبناء على ما سبق فإن وجود الوساطة البنكية في اقتصاد اليوم يعد يعد ضرورة حيوية، ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم، ولكنها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل، وفي الحقيقة يمكن تسجيل أهمية وجود الوساطة البنكية بالنسبة لكل طرف من أطراف علاقة التمويل، وعليه يمكن حصر هذه الأهمية وفقا لمايلي (لطرش، 2005، الصفحات 8-10):

ملخص البحث الوساطة البنكية

بالنسبة لأصحاب الفائض: بالنسبة لهذه الفئة من الأفراد سمحت الوساطة البنكية بتحقيق مزايا عديدة، نذكر أهمها فيما يلي:

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة، وليس السبب في ذلك يتمثل في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، ولكن بصفة رئيسية نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين، فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ، وهو مالا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشر؛

- يتيح وجود الوساطة البنكية لصاحب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسات البنكية مجبر على الإحتفاض بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات؛

- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي قد تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسات البنكية لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، ولما تتمتع به من مركز مالي قوي، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل إلتزاماتها تجاه المودعين الذين تعتبر ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ في حوزتها؛

- يعفي وجود الوساطة البنكية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم، فالوساطة البنكية بحكم طبيعة نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الودائع في أي وقت؛

بالنسبة لأصحاب العجز المالي: توفر الوساطة البنكية لأصحاب العجز المالي عدة خدمات يمكن حصر كالأتي:

- توفير الوساطة البنكية الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وهي تحقق هذه العملية نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة، وبما أن هناك تيار من الودائع فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون متوفرة في الوقت المناسب؛

- يجنب وجود الوساطة البنكية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، على إفتراض أن المصاعب الأخرى غير موجودة، فالوساطة البنكية بإعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم هذا الدعم ؛

- كما أن الوساطة البنكية توفير القروض بتكاليف أقل نسبيا، مقارنة عما كانت في السابق أي التمويل المباشر.

بالنسبة للوساطة البنكية نفسها

إذا كانت الوساطة البنكية تؤدي كل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، ماذا تستفيد من وراء ذلك؟ في الواقع لا تقوم الوساطة المالية بذلك بدون مقابل، وإنما تستفيد من الكثير من المكاسب، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تستفيد أولا من الفائدة على القروض، وتعتبر هذه الفائدة من المداخيل التي تعظم عائداتها، بل لعلى الدخل الوحيد الذي تحققه او الذي تقوم عليه نشاطاتها؛

ملخص البحث الوساطة البنكية

- إسعمال موارد غير مكلف في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية، ويجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيئ، حيث الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع؛

- يسمح الحصول على الودائع للوساطة البنكية بتوسيع قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع، ويعني هذا أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه حقيقة من الودائع، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة إمكانتها في الأرباح؛

بالنسبة للإقتصاد ككل: إذا كانت الوساطة البنكية قد سمحت لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي بتفادي الكثير من المصاعب المرتبطة بعلاقة التمويل المباشر والإستفادة من العديد من المزايا المترتبة عن الإنتقال إلى علاقة التمويل غير المباشرة، فإن الإقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة البنكية في الكثير من الجوانب:

- تفادي احتمالات عرقلة النشاط الإقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، وإن وجود مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الإختلالات في الأداء الإقتصادي؛

- تسمح الوساطة البنكية بوفير الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإدخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة؛

- إن النتيجة الثالثة من وجود الوساطة البنكية، وهي مرتبطة بالنتيجة السابقة، تتمثل في تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة، ولكن هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة البنكية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.

- أنواع الوساطة المالية :

تضم الوساطة المالية البنكية شبكة واسعة من المؤسسات تتنوع وتتعدد من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطور هذا الاقتصاد ذاته، ونمطه التنظيمي وقدرته الوظيفية، ويمكن حصر هذه المؤسسات في نوعين: المؤسسات المالية النقدية، المؤسسات المالي غير النقدية.

أ- المؤسسات المالية النقدية (البنوك): يمكن تصنيف هذه المؤسسات في نوعين

- **البنك المركزي**: هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي، ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة. وفي إطار سياسته العامة، يجب أن تخضع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية إلى اللوائح والتوجيهات التي يصدرها سواء تعلق ذلك بحجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها، أو القروض التي تقدم على منحها، كما يجب أن تخضع إلى القواعد التي يحددها عندما تتدخل في السوق النقدية، وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن البنك المركزي

ملخص البحث الوساطة البنكية

يتدخل في سوق الصرف من أجل دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إذا استدعت الضرورة لذلك.

-**البنوك التجارية أو الأولية**: المؤسسات المالية النقدية أو البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع.

ومن بين أهم الاستخدامات المتاحة أمام هذه البنوك هي القيام بمنح القروض قصيرة الأجل أو القروض التجارية، انسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها. كما أصبح بإمكان البنوك التجارية أو المؤسسات المالية النقدية قبول الودائع الزمنية سواء كانت لأجل أو ادخارية وهذا ينسجم مع تطور النظرة إلى التمويل.

ب -**المؤسسات المالية غير النقدية:** إن وصف هذه المؤسسات بأنها غير نقدية لا يعني أنها لا تستعمل النقود، ولكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات المالية النقدية، حيث لا يمكن لهذه البنوك أن تحصل على ودائع جارية، وهذا هو السبب في عدم قدرتها على إنشاء نقود الودائع، وعليه فإن الجزء الأكبر من مواردها يتشكل بصفة أساسية من رؤوس أموالها الخاصة، ومن الودائع الزمنية التي تقوم عليها معظم نشاطاتها التمويلية.